المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 23-01-2006 العـــدد : 14394
الصفحـات : 8 المسلسل : 65

فريدة صالح شطا

ميزانية التعليم
الانتقال من الواقع إلى المأمول

بعد صدور ميزانية الخير والكل يتطلع ويترقب الخطوات التي ستقوم بها الوزارات والجهات المسؤولة في تنفيذ المشاريع المؤجلة والمستقبلة بعدما تفضّل خادم الحرمين الشريفين بتوجيههم للقيام بها وأشار إلى أنه لا توجد أعذار الآن لتأخير أو تأجيل هذه المشاريع، وأن دورهم الآن هو السعي بجدية وبذل الجهد لتنفيذها في جميع قطاعات الدولة. وصحيح أن هناك اختلافاً في تطلعات المواطنين وذلك بحسب ما يحتاجه كل قطاع، إلا أن مجال التعليم والذي رصدت له ميزانية ضخمة هو مجال يهم الجميع بلا استثناء، ولا يكاد يخلو مجلس للأكاديميين من الحديث عن شؤون وشجون التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص. فبعد صدور القرارات بالموافقة على إنشاء عدد من كليات التقنية ومعاهد عليا ومعاهد للتدريب العام فإن الحديث يدور حول أهم معوقات هذه القرارات ومنها عدم توفر العدد الكافي من الكوادر السعودية المؤهلة التي من المفترض أن تتولى مسؤولية إدارة وتدريس الطلاب.

ولا يقتصر الأمر فقط على هذه المنشآت الجديدة من جامعات وكليات... إلخ، بل يشمل ما هو موجود أصلاً منها، فلدينا نقص في عدد الأساتذة الجامعيين، في طريقه للزيادة لأن كثيراً منهم بلغوا سن التقاعد، وبذلك ستجد الجامعات نفسها مضطرة للتعاقد مع أساتذة من خارج المملكة! وهذا بالطبع يعود إلى توقف تعيين معيدين في السنوات السابقة، حتى الحاصلين على مراتب شرف عند تخرجهم!!

وبصورة أوضح فسأورد في عجالة ما أرى أنه السبب الرئيسي في بروز الكثير من المشاكل التي ترتبط ببعضها البعض وكلها تؤدي إلى «كلها».

عدم تعيين الخريجين المتميزين على وظيفة معيد -والأمثلة كثيرة- بحجة عدم وجود مرتبة لهذه الوظيفة من ديوان الخدمة المدنية، ومما قيل أيضاً إن الميزانية لم تكن تسمح باستحداث وظائف جديدة للمعيدين! وبمرور السنوات ووصول معظم الأساتذة إلى سن التقاعد، ومنهم من تقاعد فعلاً، واجهنا هذا النقص في عدد الأساتذة مما دفع الجامعات لأن تعتبره سبباً لتقليص أعداد المقبولين في الجامعة من حملة الثانوية العامة وهي مشكلة القبول في الجامعة «طيبة الذكر» ولا داعي للخوض فيها الآن.

على أية حال فالحل الآن ليس صعباً بعد تخصيص هذا المبلغ الكبير من الميزانية للتعليم، فمن المقترحات التي تدور بين العديد من الأكاديميين وأحب أن أعرضها الآن:

١- زيادة عدد وظائف المعيدين التي يقدمها ديوان الخدمة المدنية للجامعات لتتوسع في تعيين الخريجين على وظيفة معيد.

٢- إتاحة الفرصة للمعيدين للعمل في الوقت نفسه الذي يكملون دراساتهم العليا.

٣- فتح أبواب الجامعات والكليات لمن يريد إكمال دراسته العليا أو الحصول على دبلومات في مجالات مختلفة.

٤- الرسوم المفروضة على الدارسين ستؤدي بالتأكيد إلى تحسين الخدمات كما تساعد على تحسين دخل الأساتذة أعضاء هيئة التدريس أسوة بالأطباء.

٥- تنويع وزيادة التخصصات الموجودة في الجامعات مما يؤدي إلى استقطاب الدارسين في المعاهد الخاصة داخل المملكة وخارجها. كالدارسين في دبي التي استقطبت الكثيرين في قرية المعرفة «وتضم جامعات من معظم دول العالم كبريطانيا وأمريكا واستراليا.. وغيرها». فإذا وفرنا نحن هذا التنوع في جامعاتنا فإنه بجانب الخير الذي سيعود على البلاد من هذه

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 23-01-2006 العـــدد : 14394
الصفحـات : 8 المسلسل : 65

الناحية فإن رؤوس الأموال التي تصرف على الدراسة في الخارج ستعود لتصب داخل البلاد، وهذه الأموال ستساعد بدورها في التوسع في تعيين خريجي وخريجات الدراسات العليا الذين يعانون من البطالة أو بالكاد يجدون وظائف قد لا تليق بشهاداتهم.

٦- سيساهم فتح دراسات جديدة على زيادة الوعي بالقضاء على أوقات الفراغ الموجودة لدى الكثير.

٧- وبالتالي سيزيد عدد حملة الماجستير والدكتوراه ومن ثم عدد الجامعات والكليات، ولا نحتاج في الغالب في ذلك الحين إلى التعاقد مع أساتذة من خارج المملكة. وبالمناسبة تحضرني هنا مشكلة لأخت سعودية ابتعثت للحصول على الدكتوراة من جامعة عين شمس في جمهورية مصر العربية تخصص علم نفس، وتمت معادلة شهادتها من قبل وزارة التعليم العالي، ثم تقدمت لجامعة الملك عبدالعزيز، التي رفضت قبول تعيينها بحجة عدم وجود وظائف شاغرة، بالإضافة إلى أنهم يفضلون كما أخبروها شهادات الدكتوراة من انجلترا وكندا.. إلخ.

لكن للأسف عينت في الوظيفة نفسها دكتورة مصرية تخرجت من الجامعة نفسها ومن أحد فروعها في محافظة شبين الكوم.. لا تعليق! جامعة الملك عبدالعزيز مرة أخرى.

هذه بعض مقترحات سمعتها تدور في مناقشات العديد من الأكاديميين، أرفعها إلى المسؤولين ووزارة التعليم العالي للنظر فيها وتطبيق الصالح منها، وأقول إن المرحلة القادمة تحتاج إلى كثير من الاستنارة في الفكر والنقاء في الضمير، وكما قال خادم الحرمين الشريفين فلا عذر الآن أمام الجهات المسؤولة في تنفيذ ما هو صالح للوطن.